جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

"آثار تطبيق إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الإتحاد الأوروبي"

" دراسة مقارنة مع الصين"

" The Effects of the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures Agreement on the Egyptian Food exports to EU Countries"

"Comparative Study with China"

بحث مقدم للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعـــداد:
ولاء عبد الله محمد علي
تحـت إشـــراف:
أ.د/ عبيـــــر فرحـــــات
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية
د. أميرة صالح
مدرس الاقتصاد بالكلية

٢٠١٦

المقدمة

مقدمة الدراسة:

اتخذت الدول المتقدمة مجموعة من الإجراءات كي تحمي صناعاتها الوطنية من المنافسة الخارجية خاصة بعد قيام منظمة التجارة الدولية بتحرير التجارة العالمية ، لذلك طالبت بضرورة تطبيق الشروط الصحية الدولية في إطار إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي الصادرات الغذائية التي تنفذ إلي أسواقها .

يعرف مفهوم إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي أنه "مجموعة القوانين والمتطلبات والإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل الحفاظ علي صحة الانسان والحيوان والنبات من الملوثات والاخطار والامراض والحشرات المصاحبة للأغذية المستوردة"

ترجع أهمية الشروط الصحية الدولية لسلامة المنتجات الغذائية إلي إهتمام كثير من الدول المتقدمة (ومنها دول الاتحاد الأوروبي) بصحة الإنسان ، حيث يمثل الإنسان (الموارد البشرية) موردا هاما من الموارد الإقتصادية لهذه الدول، ولذلك تضع تلك الدول المتقدمة مجموعة من المعايير والمتطلبات لحماية حياة الإنسان وصحته، وأيضا لضمان جودة وسلامة الأغذية .

يعد تطبيق الشروط الصحية الدولية لسلامة المنتجات الغذائية والتي تفرضها الدول المستوردة في إطار تطبيق الإتفاقية سالفة الذكر هاما جدا لإتاحة الفرصة لدخول صادرات الدول إلي أسواق الاتحاد الأوروبي ، فنجد أن الصين تعد من الدول التي نجحت في تطبيق معايير الاتحاد الأوروبي، مما انعكس علي صادرات الصين الغذائية الي دول الاتحاد الأوروبي، بينما قد يعد تطبيق تلك الشروط الصحية الدولية معوقا لحركة دخول صادرات الدول التي لا تستطيع تطبيق تلك الشروط والنظم

المطلوبة ، مما ينعكس علي صادرات تلك الدول ، فنجد أن مصر ليس لديها القدرة علي تنفيذ الشروط والنظم الدولية التي يشترطها الاتحاد الاوروبي لقبول دخول صادرات مصر إلي أسواقه، مما ينعكس علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي .

وانطلاقا من هذه المقدمة تحاول الدراسة الاجابة عن الأسئلة الآتية:

١-ما هي الشروط والنظم الدولية المطلوبة عند التصدير في ظل اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية وبالأخص الشروط الدولية علي كل من الصادرات الغذائية الصينية والمصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي؟

٢- ما أثر تطبيق اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي كل من الصادرات الغذائية الصينية والمصرية إلي دول الاتحاد الاوروبي ؟

٣- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في تطبيق الشروط الصحية الدولية في ظل اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية ؟

<u>ثانيا: مشكلة الدراسة:</u>

علي الرغم من أهمية اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية ، إلا أن تطبيقها يمكن أن يعوق حركة التجارة ، كما أثيرت بعض المخاوف من قيام بعض الدول الأعضاء بإستخدامها للتحايل حول التزاماتها بتحرير التجارة الدولية ، فمثلا تقوم هذه الدول بإستخدام الشروط الصحية الدولية لسلامة المنتجات الغذائية للحد من إستيراد

بعض المنتجات الغذائية ، وذلك لحماية الصناعات المحلية من منافسة الواردات، مما يؤثر علي صادرات الدول التي لا تستطيع تنفيذ تلك الشروط .

تعد دول الاتحاد الأوروبي من ضمن الدول التي تشترط علي الدول المصدرة ضرورة تنفيذ الشروط الصحية الدولية لسلامة المنتجات الغذائية لقبول نفاذ صادراتها إلي أسواق تلك الدول.

توضح الدراسة آثار تطبيق إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي، بالمقارنة مع الصين التي نجحت في تطبيق الشروط الصحية والنظم الدولية في ظل تلك الإتفاقية ، مما انعكس علي صادراتها الغذائية إلي دول الإتحاد الأوروبي، بينما نجد أن مصر تواجه تحديات كثيرة عند التصدير سوف نبحث عنها ونتناولها خلال الدراسة، وهذه التحديات تعوق قدرة مصر علي تنفيذ الشروط الصحية الدولية في ظل اتفاقية SPS، وبالتالي ينعكس ذلك علي الصادرات الغذائية المصرية إلي الإتحاد الأوروبي (الذي قام عام ٢٠٠٢ بإلزام الدول المصدرة إليه بتطبيق إتفاقية SPS)، حيث انخفض الوزن النسبي للصادرات الغذائية المصرية المتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي إلي إجمالي صادراتها الغذائية من ٤٦,٢% عام ٩٥ (أي قبل إلزام الاتحاد الأوروبي الدول المصدرة إليه بتطبيق إتفاقية SPS) إلي ١٩% عام ٢٠١٣ (أي بعد إلزام الاتحاد الأوروبي الدول المصدرة إليه بتطبيق إتفاقية SPS)، بينما زاد الوزن النسبي للصادرات الغذائية الصينية المتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي إلي إجمالي صادراتها الغذائية من ٨,٤% عام ٩٥ إلي ١٢% عام ٢٠١٣.

مما يشير إلي أنه قد تكون هناك صعوبة في تطبيق مصر لهذه الشروط الصحية الدولية مما يعوق من القدرة التصديرية لمصر ، وعلي إمكانية اختراق أسواق دول الاتحاد الأوروبي .

هذا ومع الوضع في الإعتبار وجود دول أخري تصدر السلع الغذائية إلي الاتحاد الأوروبي ومنها الصين والتي تتميز منتجاتها بأنها أكثر جودة وتلبية لمعايير ومتطلبات الاتحاد الأوروبي عن مثيلاتها في مصر .

من ثم تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"إلي أي مدي يمكن أن يؤثر تلبية الشروط الصحية لإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الإتحاد الأوروبي ؟ وكيف يمكن الإستفادة من التجربة الصينية في الإستجابة والتوافق مع هذه الشروط ؟ وكيفية التغلب علي التحديات التي تعرقل مصر عند التصدير ؟".

ثالثا: أهداف الدراسة:

تقوم الدراسة علي عدة أهداف من أهمها:

١- دراسة الشروط الصحية والنظم الدولية المطلوبة عند التصدير، والتي تفرضها اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحديد تلك الشروط علي كل من صادرات الصين ومصر من السلع الغذائية.

٢- تحليل أثر تطبيق اتفاقية الصحة والصحة النباتية علي صادرات كل من الصين ومصر من السلع الغذائية إلي دول الاتحاد الاوروبي.

٣- توضيح كيف يمكن الإستفادة من تجربة الصين الناجحة في تطبيق الشروط والنظم الدولية لإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي صادراتها الغذائية للإتحاد الأوروبي ، والتوصل إلي إمكانية التغلب علي التحديات التي تعرقل الصادرات الغذائية المصرية إلي الاتحاد الأوروبي.

رابعا: فروض الدراسة:

١- نجاح الصين في تطبيق الشروط الصحية والنظم الدولية تبعا لإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية.
٢- هناك فجوة كبيرة تتسع بين كل من الصادرات الغذائية المصرية والصينية للاتحاد الأوروبي.
٣- تواجه مصر تحديات عند تطبيق الشروط الصحية الدولية في ظل إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية مما يؤثر سلبيا علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي.
٤- يمكن الإستفادة من التجربة الصينية في تطبيق الشروط الصحية والنظم الدولية والتغلب علي التحديات التي تواجهها مصر عند تنفيذ الشروط الصحية الدولية علي الصادرات الغذائية المصرية .

خامسا: نطاق الدراسة:

تشمل الدراسة نطاقين، نطاق زمني ونطاق مكاني ، كما يلي:-

- **نطاق زمني:**

تعالج الدراسة الفترة الزمنية من (١٩٩٥-٢٠١٣) لتحليل الصادرت الغذائية المصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تطبيق إلزام الاتحاد الأوروبي الدول المصدرة له بتطبيق إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية كي نري أثر تلك الاتفاقية علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الإتحاد، ومقارنة ذلك بتجربة الصين الناجحة في تطبيقها لمعايير الإتفاقية واثر ذلك علي الصادرات الغذائية الصينية إلي دول الاتحاد .

لذلك فسوف يكون لدينا فترتين:

- فترة ما قبل إلزام الاتحاد الأوروبي الدول المصدرة له بتطبيق تلك الاتفاقية وذلك من عام ٩٥ وحتي ٢٠٠٢ (وهو عام إلزام الاتحاد الأوروبي الدول المصدرة له بتطبيق تلك الاتفاقية).
- وفترة ما بعد إلزام الاتحاد الأوروبي الدول المصدرة له بتطبيق تلك الاتفاقية وذلك من عام ٢٠٠٢ وحتي ٢٠١٣.

- **نطاق مكاني:**

يشمل النطاق المكاني للدراسة دول الاتحاد الأوروبي كدول مستوردة للسلع الغذائية وتتشدد في تطبيق الشروط الصحية الدولية ، ومصر كدولة مصدرة للسلع الغذائية وواجب عليها تطبيق تلك الشروط الصحية الدولية ، ومقارنة ذلك بتجربة الصين كدولة مصدرة للسلع الغذائية للإتحاد الأوروبي ونجحت في تطبيق تلك الشروط والنظم الدولية المطلوبة وهذا هو سبب اختيارها في الدراسة.

سادسا: منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الإستنباطي في الدراسة والذي اعتمد علي:

١ – الأسلوب التحليلي :

من خلال الإعتماد علي تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة المتمثلة في المراجع والأبحاث والدوريات والتقارير والنشرات، وتحليل تلك البيانات.

٢ – الأسلوب الوصفي:

من خلال التعرف علي مفهوم وأسس اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، ، وعرض الشروط الصحية الدولية لسلامة المنتجات الغذائية ، فضلا

عن توضيح أثر تلك الشروط والنظم الدولية المطلوبة علي الصادرات الغذائية المصرية.

٣- الأسلوب المقارن

من خلال مقارنة تطبيق كل من الصين ومصر لمعايير إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية وأثر ذلك علي الصادرات الغذائية لكل من الصين ومصر إلي الاتحاد الاوروبي، حيث اتبعت الدراسة منهج قبل وبعد في التعرف علي أثر تطبيق الاتفاقية علي الصادرات الغذائية المصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي ومقارنتها بنظيرتها الصينية .

سابعا: الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بأثر تطبيق اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية علي الصادرات الغذائية المصرية، فهناك دراسات توضح أن متطلبات صحة وأمن المستهلك لها تأثير سلبي علي الصادرات الغذائية، وسنبدأ أولاً بالدراسات العربية، وهي كما يلي:

- **دراسة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "سلامة الأغذية والتجارة الدولية في إقليم الشرق الأدني"، المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدني، الدوحة، مارس ٢٠٠٤).**

أوضحت هذه الدراسة أنه في سبتمبر ١٩٩٧ قام الإتحاد الأوروبي بفرض حظر علي استيراد الفستق الإيراني (وهو ثالث أهم مصدر للنقد الأجنبي لإيران بعد النفط والسجاد) وذلك لإحتوائه علي نسبة عالية من الأفلاتوكسين (سموم تفرزها الأعفان وخاصة الفطر). كما تناولت قيام اليابان بفرض حظرا مماثلا علي الفستق الإيراني في أكتوبر ١٩٩٨ ، مما أدي إلي حدوث خسائر لإيران بنسبة ٨٠ % من حصتها في سوق الفستق باليابان، كذلك أوضحت أن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي علي صادرات اليمن من الأسماك ومنتجاتها نتيجة عدم الاستجابة الي المتطلبات الصحية،

أدي إلي فقد المصدرون فجأة نصيبهم من السوق، والتي كانت قبل الحظر تمثل ٢٠% من صادرات اليمن من الأسماك.
أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فهي كما يلي:

- **The Study of: (Rajesh Mehta and J. George,"Processed Food Product Exports from India: An Exploration with SPS Regime",Joint Research Project of Australian University, Research and Information System for the Nonaligned and Other Developing Countries (RIS),New Delhi,2003).**

أظهرت هذه الدراسة مدي صعوبة تطبيق الدول النامية (وخاصة الهند) لمتطلبات حماية الأمن والصحة الصارمة التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي علي السلع الغذائية ، وقد تم تطبيقها علي الهند بإستخدام خمسة أنواع من المنتجات الغذائية المجهزة.

- **The Study of: (Steven Jaffee and Others, "Food safety and agricultural health standards: challenges and opportunities for developing country exports", World Bank, Report No. 31207, January 2005)**

أوضحت الدراسة أن المعايير والمتطلبات التعسفية التي تشترط الدول المتقدمة تنفيذها تعد في حد ذاتها عائقا أمام نفاذ صادرات الدول النامية إلي أسواق الدول المتقدمة، مما يعكس الأثر السلبي لتلك المتطلبات علي صادرات تلك الدول النامية.

- **The study of: UNCTAD,"Trade and Environment Review",2006.**

أوضحت الدراسة اشتراط الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمعايير الخاصة بإنتاج وتصنيع الجمبري ضرورة تطبيق ممارسات تصنيعية معينة لحماية الجمبري من المخاطر الميكربيولوجية والكيميائية والفيزيائية ، وذلك في كل خطوة من خطوات التصنيع ، مع ضرورة توافر نظام رقابي لضمان الاستجابة لتلك المعايير مما يؤثر بالسلب علي صادرت بنجلاديش من الجمبري الذي يعد ثاني أكبر صادرتها، كما يعود ذلك أيضا إلي صعوبة قيام بنجلاديش بتطبيق نظام HACCP .

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن كل ما سبق هو توضيح كيف يمكن التغلب علي التحديات التي تعرقل الصادرات الغذائية المصرية إلي الإتحاد الأوروبي ، وكذلك التغلب علي التحديات التي تعرقل تطبيق مصر لإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية ، كما أنها سوف تقارن وضع مصر بالصين فيما يتعلق بإجراءات تطبيق هذه الإتفاقية، وذلك للتوصل إلي الإجراءات التي يمكن تطبيقها من أجل تحسين الوضع القائم .

ثامنا: خطة الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلي ثلاثة فصول حيث :

-يتناول الفصل الأول الإطار النظري لإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية من خلال توضيح مفهوم الاتفاقية وأسبابها وأسسها، كما يتناول أهم الشروط الصحية والنظم الدولية الواجب تطبيقها علي الصادرات الغذائية.

- أما الفصل الثاني فيتعرض لتدابير الصحة في الصين وأثرها علي صادراتها الغذائية حيث يوضح مدي تطبيق الصين للشروط الصحية الدولية الخاصة بالصادرات الغذائية، كما يتناول وضع الصادرات الغذائية الصينية.

-وفي الفصل الثالث نستعرض تدابير الصحة في مصر وأثرها علي صادراتها الغذائية ،حيث نوضح مدي تطبيق مصر للشروط الصحية الدولية الخاصة بالصادرات الغذائية، كما نتناول التحديات التي تعرقل الصادرات الغذائية المصرية ،كذلك نوضح كيفية الاستفادة من التجربة الصينية في تطبيق الشروط الصحية الدولية.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ–س
الفصل الأول **الإطار النظري لإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية**	
مقدمة	١
المبحث الأول: مفهوم وأسباب وأسس اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية	٢–١٣
المبحث الثاني: أهم الشروط الصحية والنظم الدولية الواجب تطبيقها علي الصادرات الغذائية	١٤–٣٤
الخلاصة	٣٥
الفصل الثاني **تدابير الصحة في الصين وأثرها علي صادراتها الغذائية**	
مقدمة	٣٧
المبحث الأول: مدي تطبيق الصين للشروط الدولية الخاصة بالصادرات الغذائية	٣٨–٥٠
المبحث الثاني: وضع الصادرات الغذائية الصينية	٥١–٨٠
الخلاصة	٨١
الفصل الثالث **تدابير الصحة في مصر وأثرها علي صادراتها الغذائية**	
مقدمة	٨٣
المبحث الأول: مدي تطبيق مصر للشروط الدولية الخاصة بالصادرات الغذائية	٨٤–٨٩

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: واقع الصادرات الغذائية المصرية	٩٠-١٢٢
المبحث الثالث: التحديات التي تعرقل الصادرات الغذائية المصرية	١٢٣-١٢٧
المبحث الرابع: كيفية الاستفادة من التجربة الصينية في تطبيق الشروط الصحية الدولية	١٢٨-١٣٥
الخلاصة	١٣٦
النتائج	١٣٧-١٣٨
التوصيات	١٣٩-١٤١
قائمة المراجع	١٤٢-١٥٠

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	هيكل الصادرات الصينية والوزن النسبي للصادرات الغذائية إلي إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة(٩٥-٢٠١٣)	٥٧
٢	هيكل الصادرات الغذائية الصينية خلال الفترة من(٩٥ -٢٠١٣)	٦٠
٣	قيمة واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (٩٥-٢٠١٣)	٦٣
٤	قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الغذائية الصينية والعالمية خلال الفترة من(٩٥ -٢٠١٣)	٦٥
٥	أهم الشركاء التجاريين للصين في عام ٢٠١١	٦٧
٦	أهم دول الإتحاد التي تصدر إليها الصين في عام ٢٠١٢	٧٠
٧	قيمة الصادرات الغذائية الصينية الي الاتحاد الأوروبي وإلي العالم خلال الفترة من(٩٥ -٢٠١٣)	٧٢
٨	هيكل الصادرات المصرية والوزن النسبي للصادرات الغذائية إلي إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة(٩٥-٢٠١٣)	٩٩
٩	هيكل الصادرات الغذائية المصرية خلال الفترة من(٩٥ -٢٠١٣)	١٠٢
١٠	قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من العالم ومن مصر خلال الفترة من (٩٥-٢٠١٣)	١٠٤